

## السياسات الاجتماعية في اليمن بعد سنة 2015م وتأثيرها السياسي

الاستلام: 2025/ 05 /21

التحكيم: 2025/ 06 /25

القبول: 2025/ 06 /26

سامي محمد قاسم نعمان<sup>(1)</sup>\*

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

<sup>1</sup> كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن - عدن، اليمن

\* عنوان المراسلة: Sam\_1985\_3@hotmail.com

## السياسات الاجتماعية في اليمن بعد سنة 2015م وتأثيرها السياسي

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التأثير السياسي للسياسات الاجتماعية في الواقع اليمني بعد سنة 2015م، من خلال تبيان واقع السياسات الاجتماعية اليمنية، وأهمية صياغة سياسات شاملة وعادلة تعكس حاجات المجتمع وتستجيب لها على أرض الواقع، بما يساهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتنبع أهمية هذه الدراسة من محاولتها تحليل وفهم كيف يمكن للسياسات الاجتماعية أن تساهم في استقرار أو اضطراب النظام السياسي، خصوصاً في ظل واقع معقد يعاني من أزمات سياسية واقتصادية وإنسانية متراكمة، وهي مكونة من مبحثين: الأول بعنوان السياسات الاجتماعية (المدخل والواقع)، والثاني بعنوان التأثير السياسي للسياسات الاجتماعية في الواقع اليمني بعد سنة 2015م، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن السياسات الاجتماعية كانت ولا تزال عاملاً مؤثراً في الواقع السياسي اليمني، حيث إن ضعف الدولة عن تقديم برامج الحماية الاجتماعية، وتخلف الأحزاب عن أدوارها الاجتماعية، كان له تأثير مباشر في توسع الفجوة بين المجتمع والسلطة، ما ساهم في زيادة الاحتجاجات وتصاعد العنف السياسي، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة تفعيل مؤسسات التأمين والحماية الاجتماعية، وتجنّبها الصراع السياسي، إلى جانب صياغة سياسات اجتماعية فعالة تنطلق من مبادئ العدالة والمساواة.

**الكلمات المفتاحية:** السياسات الاجتماعية، التأثير السياسي، الحماية الاجتماعية، اليمن.

## Social Policies in Yemen after 2015 and Their Political Impact

Sami Mohammed Qassem Noman <sup>(1,\*)</sup>

### Abstract:

This study aims to understand the political impact of social policies on Yemeni reality after 2015, by illustrating the current state of Yemeni social policies and the importance of formulating comprehensive and fair policies that reflect the needs of society and respond to them effectively, thereby contributing to the enhancement of political and social stability. The significance of this study lies in its attempt to analyze and understand how social policies can contribute to the stability or disruption of the political system, especially in light of a complex reality suffering from intertwined political, economic, and humanitarian crises. It consists of two sections: the first, titled "Social Policies (Introduction and Reality)," and the second, titled "The Political Impact of Social Policies on the Yemeni Reality After 2015." The study reached several conclusions, the most prominent of which is that social policies have been and continue to be an influential factor in the Yemeni political reality, as the state's weakness in providing social protection programs and the abandonment of parties from their social roles directly affected the widening gap between society and authority, contributing to increased protests and rising political violence. The study recommended the necessity of reactivating social security and protection institutions, keeping them away from political conflict, in addition to formulating effective social policies based on the principles of justice and equality.

**Keywords:** *policies, political influence, social protection, Yemen.*

---

<sup>(1)</sup> Faculty of Economics and Political Science, University of Aden. Aden, Yemen

\* Corresponding Email Address: [Sam\\_1985\\_3@hotmail.com](mailto:Sam_1985_3@hotmail.com)

## المقدمة

تواجه اليمن منذ سنوات حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، تفاقمت بشكل كبير بعد اندلاع الحرب في سنة 2015م، هذه الأوضاع الاستثنائية ألقت بظلالها الثقيلة على مختلف مناحي الحياة، ودفعت بالمجتمع إلى أتون أزمات إنسانية متشابكة، وفي ظل هذا الواقع تبرز أهمية دراسة السياسات الاجتماعية، بوصفها أحد المحاور الحيوية في فهم العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع، وتأثيرها المباشر وغير المباشر في الاستقرار السياسي في البلاد.

لقد أصبح من الضروري تحليل السياسات الاجتماعية ليس فقط كوسيلة لتحسين نوعية حياة المواطنين، بل أيضاً كأداة استراتيجية يمكن أن تسهم في تقليص الفجوة بين السلطة والمجتمع، وتخفيف حدة التوترات الاجتماعية التي كثيراً ما تتحول إلى مظاهر احتجاج سياسي أو عنف اجتماعي.

من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية العلاقة بين السياسات الاجتماعية، والتأثير السياسي في اليمن بعد سنة 2015م، من خلال تناول طبيعة هذه السياسات وواقعها المؤسسي، وتحليل انعكاساتها على توازن القوى داخل المجتمع، ومآلاتها على استقرار النظام السياسي أو اضطرابه، كما تهدف إلى تقديم رؤية علمية تسهم في توجيه صانع القرار نحو تبني سياسات اجتماعية شاملة وعادلة تستند إلى مبادئ العدالة والمساواة.

## مشكلة الدراسة

إن عدم الاستقرار والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليمن دفعت الباحث لمحاولة تحليل السياسات الاجتماعية ومعرفة تأثيرها السياسي إلى طرح التساؤل الآتي: ما التأثير السياسي للسياسات الاجتماعية في اليمن بعد حرب سنة 2015م؟ والتي يتفرع منه الأسئلة الآتية:

1. ما السياسات الاجتماعية؟
2. ما واقع السياسات الاجتماعية في اليمن؟
3. ما المؤسسات المسؤولة عن السياسات الاجتماعية في اليمن؟
4. كيف تؤثر السياسات الاجتماعية في الواقع السياسي في اليمن؟

## أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من أنها توضح لصانع القرار والباحثين أهمية السياسات الاجتماعية وما تؤديه من دور كبير في التأثير السياسي، وكيف يمكن أن تساهم في الاستقرار المجتمعي والسياسي، وتعزز توجه النظام السياسي نحو تطبيق معايير العدالة والمساواة.

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة الدور الذي تؤديه السياسات الاجتماعية في التأثير السياسي الواقع بعد سنة 2015م، وواقع السياسات الاجتماعية اليمنية؟ وأهمية صياغة سياسات اجتماعية شاملة عادلة لضمان استقرار المجتمع، مع أهمية تطبيق هذه السياسات على أرض الواقع.

## منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في وصف واقع السياسات الاجتماعية، والمنهج الاستقرائي لتحليل التأثير السياسي لهذه السياسات على الواقع اليمني.

## الدراسات السابقة

أثناء إعداد الباحث للدراسة اطلع على بعض الدراسات التي ترتبط بموضوع الدراسة وهي الآتي:

1. دراسة جرادة (2024م):

"بعنوان السياسات الاجتماعية مفهومها وتأثيرها على شرعية ومشروعية الأنظمة السياسية" ناقشت هذه الدراسة السياسات الاجتماعية وأهدافها، ومدى ارتباطها بمشروعية الأنظمة السياسية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وفهم السياسات الاجتماعية كأبرز وأهم أفرع السياسات العامة ومدى ارتباطها بالنظام السياسي ومشروعيته.

2. سعد والحسن (2024م):

بعنوان "من الضعف إلى التمكين مستقبل الحماية الاجتماعية في اليمن" ناقشت هذه الدراسة وضع الحماية الاجتماعية في اليمن من بعد الوحدة وحتى 2024م، والفجوات والتحديات في توفير الحماية الاجتماعية في اليمن، وهدفت إلى اقتراح توصيات لمواجهة هذه التحديات.

3. دراسة محسن (2023م):

بعنوان "الحماية الاجتماعية في اليمن واتجاهات الإنفاق الاجتماعي" هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الحماية الاجتماعية في اليمن من ناحية القوانين والمؤسسات المسؤولة وحجم الإنفاق والصعوبات التي تواجهها بعد حرب 2015م.

## خطة الدراسة

سيتم الإجابة عن الإشكالية الرئيسة للدراسة بالاعتماد على التقسيم الثنائي، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى السياسات الاجتماعية (المدخل والواقع)، فيما نخصص المبحث الأخير لبيان التأثير السياسي للسياسات الاجتماعية في الواقع اليمني بعد سنة 2015م.

## المبحث الأول

### السياسات الاجتماعية (المدخل والواقع)

تمثل السياسات الاجتماعية أحد أهم المرتكزات التي تقوم عليها وظائف الدولة بمفهومها الحديث، لما لها من دور مباشر في تشكيل بنية المجتمع وتحديد مستوى رفاهية أفراده، ولا يمكن فهم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدول ومنها اليمن دون التطرق للأسس النظرية والمفاهيم التي تقوم عليها السياسات الاجتماعية، ويأتي هذا المبحث ليضع إطاراً تفهيمياً أولياً لفهم السياسات الاجتماعية، من خلال تناول نشأتها وتطورها، وبيان أهدافها ومجالاتها، والركائز التي تعتمد عليها، إضافة إلى توضيح الأطراف المعنية بصياغتها وتنفيذها، ودراسة الواقع العملي لهذه السياسات في اليمن، وبنيتها القانونية وأجهزتها المؤسسية ومصادر تمويلها، ومدى مواءمتها لحاجات

المجتمع المتغيرة، كما يتناول العقبات التي تعيق تطبيق هذه السياسات، سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم إدارية، ويحلل الآثار المترتبة على هذا الواقع الهش.

#### المطلب الأول: تبيان المقصود بالسياسات الاجتماعية

في هذا المطلب سنناقش مفهوم ونشأة السياسات الاجتماعية، والأهداف التي تسعى لها، ومجالاتها، والركائز التي تقوم عليها، وأهميتها، والشركاء الذين يقومون بإعدادها.

#### أولاً: مفهوم السياسات الاجتماعية

تعد السياسة الاجتماعية فرعاً من فروع السياسة العامة (جرادة، 2024م) لتعبيرها عن أفعال الحكومة والتي تؤثر في نوعية الحياة لأفراد المجتمع، وتتعدد تعريفات ومفاهيم السياسة الاجتماعية، فهي نتاج لتجارب تاريخية لجماعات ومجتمعات مختلفة (جمعة، عبد الرسول، 2008م).

ويمكن تعريف السياسات الاجتماعية بأنها "فرع من فروع السياسات العامة التي تهتم بدراسة كيفية تحقيق رفاهية المجتمع، وتعرف أيضاً بأنها "مجموعة من الإجراءات والقرارات والتشريعات التي تتخذها الدولة بهدف خلق مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار"، ويمكن تعريفها أيضاً بأنها "مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى توفير الرفاه الاجتماعي عبر توسيع الخيارات والفرص المتاحة للجميع في مختلف مراحل عملية التنمية" (الأسكوا، 2008م)، في حين عرفتها الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بأنها "أداة تعتمد عليها الحكومات لتنظيم وإكمال مؤسسات السوق والهيكل الاجتماعي، كما أنها تلك الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والوظيفة والأمن الاجتماعي، والحماية والعدالة الاجتماعية (أورتيز، 2007م).

#### ثانياً: نشأة السياسات الاجتماعية

بدأ مفهوم السياسة الاجتماعية في الظهور خلال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، ومع بداية نشوء المجتمعات الرأسمالية كنوع من أنواع التشاور بين أصحاب العمل والعمال، نتيجة للمشكلات التي ظهرت بعد للثورة الصناعية وانتشار عملية التصنيع، وبهدف إيجاد حلول لهذه المشكلات (الأسكوا، 2002م)، وفي هذه المرحلة كانت السياسات الاجتماعية بسيطة ومحدودة وتركز على تأمين الحد الأدنى من الحماية للعمال.

وقد تطور المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية مع إقرار وثيقة حقوق الإنسان عام 1948م، والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي هذه المرحلة تم ترسيخ مبدأ أن الدولة مسؤولة عن ضمان رفاهية المواطنين (دولة الرفاه) خصوصاً في مجالات مثل: التعليم، والصحة، والسكن، والعمل، والحماية من الفقر (بيريك، 2020م)، وظهرت نماذج دولة الرفاه في أوروبا الغربية وكندا والدول الإسكندنافية، حيث أصبحت السياسات الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من السياسات العامة.

وفي ثمانينيات القرن الماضي تم إعادة هيكلة نظم الحماية الاجتماعية، وتوجيه المساعدات نحو الفئات الأكثر احتياجاً بدلاً من البرامج العامة (التركيز بدلاً عن التعميم)، وظهرت مفاهيم جديدة مثل شبكات الأمان الاجتماعي. ومع بداية الألفية الثانية ارتبطت السياسات الاجتماعية بمفاهيم التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية.

### ثالثاً: أهداف السياسات الاجتماعية

تهدف السياسات الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بتطلعات واحتياجات المجتمع وهي:

1. تحقيق سعادة الأفراد والجماعات والمجتمعات.
2. تحقيق العدالة الاجتماعية.
3. تحسين التنمية الاجتماعية وتحسين جودة حياة المواطنين.
4. تنمية الموارد البشرية.
5. التوزيع العادل لموارد المجتمع.
6. تلبية الحاجات الأساسية والاجتماعية للمجتمعات.

### رابعاً: مجالات تركيز السياسات الاجتماعية

تركز السياسات الاجتماعية على العديد من المجالات المرتبطة بالبنى الاجتماعية للمجتمع والتي يمكن إجمالها في الآتي:

1. التعليم.
2. الصحة.
3. الإسكان.
4. الرعاية الاجتماعية.
5. حماية حقوق الإنسان.
6. التشغيل (التوظيف).
7. التقاعد.

### خامساً: ركائز السياسة الاجتماعية

تقوم السياسة الاجتماعية على خمسة ركائز أساسية هي:

1. الشرائع السماوية.
2. الدستور.
3. القوانين الوطنية.
4. القوانين والمعاهدات الدولية.
5. التراث الثقافي في المجتمع.

### سادساً: أهمية السياسات الاجتماعية

تكمن أهمية السياسات الاجتماعية في أنها تعمل على التخفيف من المشكلات الاجتماعية في المجتمع، كما أنها تساعد في تحقيق نمو متوازن مع عدم استثناء أي من فئات المجتمع، مما ينعكس على بناء مجتمع عادل مستدام. كما أنها تعكس رؤية وأهداف النظام السياسي في الحقل الاجتماعي (جرادة، 2024م)، وتعكس القيم والمبادئ التي تحكم المجتمع، مما يساهم في استقرار الدول والأنظمة السياسية الحاكمة.

## سابعاً: الشركاء في إعداد السياسات الاجتماعية

1. الحكومة.
2. القطاع الخاص.
3. منظمات المجتمع المدني.
4. الشركاء الدوليون.

## المطلب الثاني: واقع السياسات الاجتماعية في اليمن قبل سنة 2015م

يركز هذا المطلب على رصد وتحليل واقع السياسات الاجتماعية في اليمن، من حيث بنيتها القانونية، والمؤسسات المعنية بإدارتها، وتطورها عبر مراحل مختلفة، مع تسليط الضوء على التحديات التي تعيق تنفيذها، كما يسعى إلى إبراز التباين بين ما تنص عليه القوانين والتشريعات من حقوق اجتماعية وبين الواقع الفعلي الذي يعيشه المواطن اليمني، في ظل أزمات متراكمة أثرت على فاعلية هذه السياسات وغيبت أثرها التنموي والاجتماعي.

## أولاً: القوانين المنظمة للسياسات الاجتماعية في اليمن

سعت اليمن إلى تنفيذ سياسات وخطط للحماية الاجتماعية، وتنسيق سياسات اجتماعية فعالة منذ بداية الوحدة اليمنية 1990م، ولكن زادت أهمية الخطط مع بداية برنامج التصحيح الهيكلي في برنامج الإصلاح الاقتصادي 1995م (المعهد العربي للتخطيط).

وتعد السياسات الاجتماعية في اليمن ذا طبيعة قانونية مميزة، ولكن الخلل يكمن في آلية التطبيق، فبينما تعد الحماية الاجتماعية حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان، وفقاً لما أكدته الكثير من المواثيق الدولية والشرائع السماوية والقوانين الوطنية، لكن ما زال تطبيق هذه القوانين والوثائق والاتفاقيات الدولية في الواقع اليمني يصطدم بكثير من العوائق السياسية والعسكرية والثقافية؛ بسبب الظروف السياسية والحروب، ووفقاً لما أكدته المواد (6، 9، 14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإنه لكل شخص الحق في العمل، وتوفير مصدر دخل وأجر منصف لحياة كريمة، وفي الضمان الاجتماعي، ووضوح حماية الأسر والنساء والأطفال، والتحرر من الجوع، وتأمين الخدمات الطبية والرعاية الصحية، وتوفير خدمات التعليم ومجانيته (محسن، 2023م).

أما على الصعيد الوطني فقد نص الدستور اليمني الصادر عام 1991م في المادة (55) على أن الرعاية الصحية حق لجميع المواطنين، وتكفل الدولة هذا الحق بإنشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها، كما أن المادة (56) نصت على أن تكفل الدولة توفير الضمانات الاجتماعية للمواطنين كافة في حالة المرض أو العجز أو البطالة أو الشيخوخة أو فقدان العائل، كما تكفل ذلك بصفة خاصة لأسر الشهداء وفقاً للقانون، وقد نصت أن المادة (54) على أن التعليم حق للمواطنين جميعاً (الدستور اليمني، 1991م).

كما أن هناك العديد من القوانين المتعلقة بالتأمينات والمعاشات، مثل القانون رقم (25) الصادر عام 1991م بشأن التأمينات والمعاشات للجهاز الإداري الحكومي، والقطاع العام والمختلط، والقانون رقم (26) لعام 1991م الخاص بالتأمينات الاجتماعية لمنتسبي القطاع الخاص، والقانون رقم (33) لعام 1992م (قانون المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة والأمن) لمنتسبي القوات المسلحة والأمن، وهذه القوانين التي تركز على جوانب تأمين الشيخوخة، والعجز، والوفاة، أو ما تسمى معاشات التقاعد، إضافة إلى العلاج، والتأمين الصحي، وإصابات العمل، كما أن هناك قانون حقوق الطفل رقم (45) لسنة 2002م، والذي يهدف إلى تحديد حقوق الطفل الشرعية، والقانونية، والاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والترفيهية، والتعليمية، والرياضية، والثقافية، التي يجب أن يتمتع بها جيناً وطفلاً منذ



ولادته، إضافة إلى تحديد واجبات الدولة والمجتمع والأسرة إزاء توفير متطلبات الطفل وتوعيته وضمان توفر هذه المتطلبات، وأيضاً توفير الحماية القانونية اللازمة التي تضمن عدم المساس بحقوق الطفل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين النافذة، وهناك أيضاً قانون رقم (39) لعام 2008م بشأن الرعاية الاجتماعية، والذي يهدف إلى ضمان حصول الفئات المحتاجة والأكثر فقراً على الرعاية، والمساعدة، والتدريب، والدمج في سوق العمل، بالإضافة إلى تمكين الفئات المحتاجة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

وبالتالي على الرغم من أن السياسات الاجتماعية في اليمن ذات أساس قانوني راسخ نسبياً، حيث كفلتها عدد من النصوص الدستورية والتشريعات الوطنية، التي تنص على حق المواطنين في الرعاية الصحية، والتعليم، والتأمين الاجتماعي، والمساعدة في حالات العجز والبطالة والشيخوخة، وعلى الرغم من أن هذه الأطر التشريعية تشكل في مجملها قاعدة قانونية واسعة للسياسات الاجتماعية، إلا أن مشكلة التطبيق تبقى العائق الأكبر أمام فعاليتها، إذ تعاني مؤسسات الحماية الاجتماعية من قصور كبير في تنفيذ القوانين بسبب هشاشة البنية المؤسسية، وتعدد مراكز السلطة، وغياب التمويل الكافي، خصوصاً بعد الحرب التي اندلعت في 2015م.

كما أن الالتزامات الدولية التي صادقت عليها اليمن، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي ينص في مواده (6-14) على حقوق العمل، والتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، لا تجد انعكاساً فعلياً في السياسات التنفيذية، ما يجعل الفجوة بين التشريعات والتطبيق واسعة، ويقوض من قدرة هذه القوانين على حماية الفئات المستهدفة وضمان العدالة الاجتماعية.

#### ثانياً: المؤسسات المسؤولة عن إدارة السياسات الاجتماعية في اليمن

تقوم الدولة ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارات وهيئات أخرى مرتبطة بتوفير أنظمة الخدمات الاجتماعية في اليمن.

ويتكون نظام الحماية الاجتماعية في اليمن من جزئين، الأول شبكة التأمين الاجتماعي، والثانية شبكة الأمان الاجتماعي، وهو يتكون من ثمانية برامج أو صناديق مختلفة، وتتمثل مهمة صناديق التأمين الاجتماعي، ومن ضمنها صناديق التقاعد المدنية، والعسكرية، والأمنية، والخاصة، في حماية المواطنين المؤمن عليهم، من خلال توفير معاشات التقاعد، وتعويزات العمل، وتعمل شبكات الأمان الاجتماعية على التخفيف من حدة الفقر، ومساعدة الفئات الأكثر احتياجاً من خلال توفير المساعدات المالية، والتمويل للأفراد والشركات الصغيرة، والأعمال العامة، وتنمية المجتمع.

وتتكون شبكة التأمين الاجتماعي من خمسة مؤسسات أو صناديق تقاعد، أربعة منها فعالة، وهي الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات (القطاع المدني العام)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (القطاع الخاص)، ودائرة التقاعد والضمان الاجتماعي (وزارة الدفاع)، والإدارة العامة للتقاعد والضمان الاجتماعي (وزارة الداخلية)، وهيئة التأمين الصحي (التي لم تفعل حتى الآن).

أما شبكة الأمان الاجتماعي فتتكون من ثلاثة برامج رئيسية (صندوق الرعاية الاجتماعية، ومشروع الأشغال العامة، والصندوق الاجتماعي للتنمية)، بالإضافة إلى المؤسسات الثلاثة هناك خمسة برامج وصناديق قطاعية أصغر، تشمل صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، والوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، والمجلس الأعلى للأموية والطفولة، وصندوق دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، والبرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة.

### ثالثاً: واقع السياسات الاجتماعية في اليمن

بسبب الحرب التي اندلعت في 2015م، وبما سبقها من صراعات سياسية وعدم استقرار سياسي عصفت باليمن منذ بداية الوحدة فقد تعقدت آليات العدالة، وضعفت مفاهيم المساواة لدى صناع القرار السياسي وحتى بين المتصارعين، فبالرغم ما خرج به مؤتمر الحوار الوطني اليمني 2013-2014م من إقرار لمبادئ الحكم الرشيد والعدل والمساواة، إلا أن واقع السياسات الاجتماعية لم يتغير للأفضل، رغم ما نصت عليه القوانين اليمنية التي سبق ذكرها.

ولا شك أن الظروف السياسية والاقتصادية أدت دوراً كبيراً في إضعاف السياسات الاجتماعية في اليمن، فالتنمية الاقتصادية ترتبط بالعدالة الاجتماعية، كما أن السياسات الاجتماعية تحتاج لموارد اقتصادية لتنفيذها، أي الاعتماد متبادل بين الحقوق الاجتماعية والموارد الاقتصادية وهو ما يمكن ملاحظته من ارتباط الحقوق الاقتصادية بالحقوق الاجتماعية في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد تسببت الانقسامات والصراعات المسلحة بانهايار شامل على كل المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يواجه اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم، من كافة النواحي، فملايين اليمنيين يواجهون خطر الموت جوعاً، أو التعرض للأمراض والأوبئة؛ نتيجة لتدمير أكثر من 50% من المنشآت والمرافق الصحية (WORLD BANK, 2021)، وتدمير البنى التحتية للمياه والكهرباء، وشبكات الصرف الصحي، وارتفاع الفقر إلى نسبة 82,7% من السكان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024م)، كما أنه بسبب الحرب تحول مئات الآلاف من عمال اليمن إلى صفوف البطالة، والتي تشير بعض التقديرات إلى زيادة نسبتها مؤخراً لتصل إلى قرابة 80% (بامحيسون، 2020م)، وارتفاع الذين يحتاجون لمساعدات عاجلة إلى 24 مليون شخص (بيسويل، 2020م)، كما ارتفعت نسبة المعاقين إلى 4.5 مليون معاق (UNDP, 2024)، إضافة إلى ارتفاع أعداد النازحين بسبب الحرب، الذين وصل عددهم في عام 2022م إلى 4.5 ملايين نازح (UNHRC, 2024)، والكثير منهم يفتقدون للرعاية الصحية والغذائية، وللعديد من الخدمات الأساسية، إضافة إلى تضرر 3400 مدرسة، ووجود 4.5 مليون طفل خارج التعليم (OCHA, 2025).

كما أن برامج الحماية الاجتماعية تعاني من اختلال كبير، فنظام التأمين الاجتماعي يغطي قانونياً جميع موظفي القطاع العام، إلا أن عدداً كبيراً منهم غير مشمول بأي خطط تأمينية، كما أن مؤسسات التأمين لا تقدم خدمات التأمين الصحي لمنتسبيها، كما لا يتوفر في اليمن برنامج للتأمين ضد البطالة، بالإضافة إلى أنه لا يوجد استقلال إداري ومالي لصناديق التأمين الاجتماعي، كما أن صناديق التقاعد العامة خسرت أكثر من 800 مليون دولار من أموالها المستثمرة في أذون الخزائن الحكومية في البنك المركزي (الأحصب، 2024م) بسبب استيلاء الحوثيين عليها.

كما أنه نتيجة للحرب القائمة، وبسبب انقسام مؤسسات الرعاية الاجتماعية بين طرفي الحرب؛ قام البنك الدولي وهو الممول الرئيس لصندوق الرعاية الاجتماعية بتحييد إدارة الصندوق، وتولي الإشراف المباشر على توزيع المساعدات النقدية عبر شركات وبنوك محلية، على مستوى اليمن كافة (محسن، 2023م).

كما أن الوضع الاقتصادي القائم أضعف من قدرة الحكومة المعترف بها على تقديم الدعم وتمويل مؤسسات وهيئات الضمان الاجتماعي، والتي كانت أصلاً تعتمد على الدعم الخارجي، كما تدهورت الخدمات العامة، وانهارت البنى التحتية بسبب الحرب وضعف التمويل، كل ذلك تسبب في ضعف السياسات الاجتماعية في اليمن.

وفي المحصلة فإن السياسات الاجتماعية اليمنية منذ 2015م وهي تعاني تدهوراً شاملاً يعكس الحالة السياسية والاقتصادية التي تعيشها البلد.

## المبحث الثالث

التأثير السياسي للسياسات الاجتماعية في الواقع اليمني بعد سنة 2015م.

يسعى هذا المبحث إلى تحليل التأثير السياسي للسياسات الاجتماعية في اليمن بعد سنة 2015م، من خلال فهم كيف أدى ضعف أو غياب هذه السياسات إلى تفاقم الشعور بالتمييز، وتوسيع فجوة الثقة بين المواطن والسلطة، وخلق بيئة خصبة للاحتجاجات الشعبية، كما يسلط الضوء على دور الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة في إعادة إنتاج هذه الأزمة من خلال تخليها عن أدوارها الاجتماعية، مما ساهم في تصاعد التوترات السياسية والاجتماعية.

### المطلب الأول: الارتباط بين السياسات الاجتماعية والسياسة العامة

تكمن الوظيفة الأساسية لأي نظام سياسي في توفير الرفاهية والعدالة لأفراد المجتمع، بينما تمكن وظيفة الأحزاب والمكونات السياسية في تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات بما يضمن تلبية طموحات أغلبية أفراد هذه المجتمعات، أي أن التطلعات الاجتماعية لأفراد المجتمع هي أحد الأهداف النهائية للسياسة.

كما أن الأحزاب نفسها ما هي إلا ظاهرة اجتماعية تعبر عن ديمقراطية النظام في أي مجتمع ومدى الالتزام بمبادئ حرية التعبير (نادية، 2014م)، حيث إن تطور السياسات الاجتماعية هي إحدى سمات المجتمعات المتقدمة.

وبالتالي تعد السياسات الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من منظومة السياسات العامة للدولة، بل هي في كثير من الأحيان المنتج الأهم لهذه السياسات، حيث تشير السياسة الاجتماعية لمجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة من أجل تحقيق متطلبات الرعاية الاجتماعية (غزواني، 2021م). فالسياسة العامة بوصفها الإطار الذي يوجه قرارات الدولة وخططها في مختلف المجالات، وتشمل في جوهرها قضايا اجتماعية مثل التعليم، والصحة، والسكن، والعدالة، والتأمين الاجتماعي، والتي تشكل الأساس الذي تبنى عليه السياسات الاجتماعية.

كما أن أهداف السياسات الاجتماعية مثل العدالة وضمان التعليم والرعاية الصحية الجيدة لأفراد المجتمع هي نفسها أهداف رئيسية للسياسة العامة في أي دولة تسعى للاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي فإن فشل أو ضعف السياسات الاجتماعية لا يمثل خللاً في جانب خدماتي فقط، بل هو مؤشر على قصور أعمق في منظومة صنع القرار السياسي، ويقود غالباً إلى نتائج سياسية سلبية مثل تآكل الشرعية، وتصاعد التوترات، وازدياد الحركات الاحتجاجية.

كما أن درجة نجاح السياسات الاجتماعية في تلبية تطلعات المواطنين تعد معياراً رئيسياً لقياس فعالية النظام السياسي، إذ إن السياسات العامة الناجحة هي التي تستند إلى رؤية اجتماعية شاملة، وتستوعب الحاجات المتنوعة للفئات المختلفة في المجتمع، وترجمها إلى خطط قابلة للتنفيذ، ومن هنا فإن الترابط بين السياسة الاجتماعية والسياسة العامة هو ترابط عميق وتبادلي، حيث تسهم الأولى في تحقيق أهداف الثانية، فيما توفر الثانية الإطار المؤسسي والقانوني لنجاح الأولى.

كما أن السياسات الاجتماعية لا بد من أن تصاغ بالشراكة والتشاور بين صانع القرار والسياسة العامة وجميع هيئات المجتمع المدني في المجتمع (الأسكوا، 2008م)، فهناك علاقة طردية بين مستوى الوعي الاجتماعي والقدرة على التمتع بحقوق المواطنة في البلد (الشمسي، 2017م)، وعبر التاريخ أدت العوامل الاجتماعية بجانب العوامل الاقتصادية والسياسية الدور البارز في نشوء الثورات واندلاعها (تيرونيه، 2024م).

## المطلب الثاني: التأثير السياسي للسياسات الاجتماعية في اليمن بعد الوحدة وقبل عام 2015م

لقد كانت الوحدة اليمنية بين نظامين اجتماعيين مختلفين، ففي الجنوب كان المواطنون يعتمدون بشكل أكبر على الدولة وما تقدمه من خدمات عامة، بسبب طبيعة النظام الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي وسيطرة الدولة على أدوات الانتاج، بينما في الشمال كان الاقتصاد مفتوحاً وبمشاركة أكبر للقطاع الخاص، الذي دخل مع القطاع العام في تقديم جزء من الخدمات للمواطنين، لذلك فمن الطبيعي أن تشهد بداية الوحدة الكثير من الارتباك والتفاوت في التطلعات الاجتماعية بين المواطنين، والذي قد يكون أحد أسباب التذمر الشعبي في جنوب اليمن قبل حرب 1994م، حيث سعت الدولة بعد الوحدة إلى دمج السياسات في إطار وطني شامل، غير أن الفوارق في البنية المؤسسية والاقتصادية والتوقعات الاجتماعية أوجدت بيئة معقدة أدت إلى بروز مشكلات هيكلية في تطبيق سياسات اجتماعية عادلة وشاملة.

ورغم إقرار العديد من القوانين والتشريعات التي تنص على الحقوق الاجتماعية مثل قوانين التأمينات والمعاشات إلا أن هذه السياسات واجهت تحديات كبيرة على صعيد التطبيق؛ بسبب الضعف المؤسسي، والفساد الإداري، وانعدام الإرادة السياسية لدى صانع القرار.

كما أن خطة الإصلاحات المقدمة من البنك وصندوق النقد الدوليين لليمن بعد الحرب، والمسماة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، بالرغم من أنها ركزت على سياسات اجتماعية أكثر فاعلية، تقوم على تطبيق معايير العدالة الاجتماعية، وتضمن حقوق جميع الفئات، مع التركيز على الفئات الضعيفة، إلا أن تطبيق هذه الخطط واجهت صعوبات كبيرة، حيث تم تقليص دور الدولة في تقديم الخدمات، وجرى خفض الإنفاق الاجتماعي، الأمر الذي فاقم من نسبة الفقر والبطالة، وزاد التفاوت في الدخل والثروة وسوء توزيع الدخل (القطيبي، 2007م)، وأدى إلى تدهور قطاعات الصحة والتعليم، خصوصاً في المناطق الريفية والمهمشة، وعلى الرغم من تبني بعض البرامج الاجتماعية كشبكات الأمان وصناديق الرعاية، إلا أن ضعف التنسيق المؤسسي وقصور التمويل والفساد الإداري قلص من فاعلية هذه البرامج (سعد والحسن، 2024م).

هذا الواقع انعكس سياسياً في تصاعد مشاعر التهميش والاستياء المجتمعي، خصوصاً في المحافظات الجنوبية، التي رأت في ضعف الخدمات وانعدام المساواة دليلاً على فشل النظام الموحد في تحقيق العدالة، وهو ما ساهم في نشوء الحراك الجنوبي في 2007م، كما ساهمت الأزمة الاجتماعية المتراكمة في تغذية مطالب التغيير السياسي التي فجرت الثورة الشبابية في 2011م، والتي كانت من أبرز شعاراتها: العدالة، والمساواة، وتحسين الخدمات، ووقف الفساد في مؤسسات الدولة.

بالتالي فإن السياسات الاجتماعية خلال هذه المرحلة لم تكن فقط أدوات خدمية، بل كانت عوامل فاعلة في إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة، وأسهمت بشكل مباشر في تعميق الأزمات السياسية أو تفجيرها، عندما فشلت في تلبية الحد الأدنى من تطلعات الشعب.

ويمكن توضيح التأثير السياسي في النقاط الآتية:

## 1. تصاعد مشاعر التهميش والإقصاء الاجتماعي؛

حيث إن العديد من المواطنين لاسيما في المناطق الجنوبية والأطراف الريفية شعروا بأن الدولة الموحدة لم تنصفهم في توزيع الموارد وفي تحسين الخدمات، مما ساهم في تنامي الإحباط الشعبي تجاه السلطة المركزية.

## 2. بروز الحراك الجنوبي؛

كان من أبرز نتائج ضعف السياسات الاجتماعية شعور الجنوبيين بأنهم تعرضوا للإقصاء بعد حرب 1994م، مما أدى إلى نشوء الحراك الجنوبي الذي رفع في البداية شعارات اجتماعية وسياسية مطالبته بالعدالة والمساواة، قبل أن يرفع شعارات تطالب بالانفصال في مراحل لاحقة.

### 3. تآكل شرعية النظام السياسي؛

فشل النظام السياسي في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وتدهور الوضع المعيشي، ساهم في تفكك وضعف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وأدى إلى تراجع ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، وهو ما مهد الطريق لتصاعد المطالبات بالإصلاح السياسي.

### 4. الثورة الشبابية في 2011م؛

جاءت الثورة الشبابية امتداداً للتراكبات الاجتماعية والسياسية، حيث كانت ترفع شعارات تطالب بمطالب حقوقية، وبالعلاقة الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة، وأثبتت هذه المرحلة أن الإخفاق في السياسات الاجتماعية يؤدي إلى اضطرابات سياسية.

### 5. ضعف الأحزاب السياسية في القيام بأدوار اجتماعية؛

حيث انشغلت الأحزاب بالصراعات على السلطة، وغابت عن تبني هموم المجتمع وتطلعاته؛ مما زاد الفجوة بين المجتمع والفاعلين السياسيين، وأدى إلى ظهور مكونات بديلة غير تقليدية للأحزاب السياسية.

### المطلب الثالث: التأثير السياسي للسياسات الاجتماعية في اليمن بعد عام 2015م

إن نظام الحماية الاجتماعية في اليمن يعاني منذ ما قبل الحرب والصراع من اختلالات هيكلية، لكنه واجه المزيد من التحديات بعد بداية الحرب نتيجة للأزمات الاقتصادية والإنسانية، وهو ما ساهم في انهيار نظام الحماية الاجتماعية.

إن للسياسة الاجتماعية دوراً هاماً في تحقيق التنمية، وفي تعزيز مبادئ المساواة والعدالة، وتقديم حماية ودعم للفئات الضعيفة والمهمشة والمحرومة في المجتمع، حيث تؤدي السياسة الاجتماعية دوراً محورياً في تحقيق التنمية الشاملة، وتعزيز مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية، كونها الأداة التي تعبر من خلالها الدولة عن التزامها تجاه رعاية الفئات الضعيفة والمهمشة، وتحقيق التوازن في توزيع الثروة والفرص، ويتجلى هذا الدور في الجوانب الآتية:

### 1. تحقيق التنمية البشرية والاستثمار في الإنسان

تعد التنمية الحقيقية تنمية الإنسان أولاً، والسياسات الاجتماعية من تعليم وصحة وإسكان وحماية اجتماعية تضمن تأهيل المواطن ليكون فاعلاً في عملية الإنتاج، ما يساهم في النمو الاقتصادي. على سبيل المثال توفير التعليم والرعاية الصحية يرفع من إنتاجية الأفراد، ويقلل من الكلفة الاجتماعية للأمراض والجهل، وهو ما يعد استثماراً طويلاً الأجل في رأس المال البشري.

### 2. تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص

تعمل السياسات الاجتماعية على ردم الفجوة بين الفئات المختلفة في المجتمع، سواء بين الأغنياء والفقراء، أم بين الذكور والإناث، أم بين الحضر والريف، من خلال برامج مثل الدعم النقدي، والرعاية الاجتماعية، والتأمين ضد البطالة، ويمكن للدولة أن تضمن الحد الأدنى من الإنصاف في توزيع الفرص والخدمات.

### 3. تحقيق العدالة الاجتماعية

العدالة لا تعني فقط المعاملة المتساوية، بل تعني منح كل فرد ما يحتاجه وفق ظروفه، وهنا تتدخل السياسة الاجتماعية من خلال استهداف الفئات الأضعف (النساء، وذوي الإعاقة، والأطفال، والعاطلين من العمل، وكبار السن) بسياسات مخصصة تكفل لهم حقوقهم.

فالسياسات التي تراعي البعد الاجتماعي تسهم في تقليل التوترات الاجتماعية والصراعات الطبقية، وتعزز الاستقرار. 4. الحماية من المخاطر الاجتماعية

السياسة الاجتماعية توفر شبكات حماية وأمان اجتماعي تحمي الأفراد من الفقر؛ نتيجة للظروف المختلفة مثل المرض، والبطالة، والشيخوخة، والكوارث أو الحروب.

وتلك الشبكات مثل التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة وبرامج الإعانات تضمن للأفراد الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية، ما يعزز ثقة الفرد بالدولة.

5. تعزيز المشاركة والاندماج المجتمعي

إن تمكين الفئات المهمشة والمحرومة، وتوفير برامج التأهيل والتدريب لها، جزء مهم من السياسات الاجتماعية التي تسهم في دمج هذه الفئات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ما يقلل من التهميش ويعزز الانتماء الوطني.

6. دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي

الدول التي تنجح في صياغة وتنفيذ سياسات اجتماعية عادلة ومستجيبة لحاجات الناس تنجح غالباً في الحفاظ على الاستقرار السياسي، لأن المواطنين يشعرون أن النظام السياسي يخدمهم ويهتم بشؤونهم.

ولذلك فإن غيابها أو ضعف تنفيذها قد تعني لهذه الفئات الضعيفة والمحرومة أنها أصبحت خارج نطاق الاهتمام السياسي، وأن صانع القرار لا يهتم بتلبية طلباتها، مما يدفع هذه الفئات وغيرها وخصوصاً في المجتمعات الفقيرة ذات معدلات النمو الضعيفة إلى البحث عن طرق أخرى لإسماع صوتها، وأحدى أهم هذه الطرق من خلال الأحزاب السياسية، وفي حالة كانت هذه الأحزاب السياسية منفصلة عن الواقع الاجتماعي للمجتمع لا تلقي بالاً للسياسات الاجتماعية، ولا تعد أن لها أدواراً اجتماعية في التعبير عن أفراد المجتمع ومطالبهم الاجتماعية، فإن أفراد المجتمع سيتحولون إلى مطالبين بالتغيير، ومن هنا تظهر أفكار الثورة الشعبية المجتمعية، والحركات الاجتماعية المطالبة بالتغيير السياسي وهو ما عاشته اليمن خلال الفترات من 2006م مع بدايات الحراك الجنوبي مروراً بالثورة الشبابية في 2011م وحتى الآن.

ولا شك أن غياب الرؤية الاجتماعية لدى صانع السياسات العامة، وعدم إدراكه لأهمية السياسات الاجتماعية يعني استمرار تهميش جزء مهم من المجتمع، وغياب العدالة، وتوسع الهوة بين أفراد هذا المجتمع، مما يندرج باستمرار عدم الاستقرار السياسي، والذي يتبعه بالطبع عدم استقرار أمني وعسكري واقتصادي.

فعندما يفشل النظام السياسي في أداء وظائفه الأساسية المرتبطة بالسياسات الاجتماعية فإنه يفقد تدريجياً شرعيته ومشروعيته في نظر الشعب، حيث يتوقع من النظام السياسي توفير الاستقرار والأمن والعدالة، وتلبية احتياجات الشعب، وإذا لم يتمكن هذا النظام السياسي من تحقيق هذه التوقعات فإن ثقة الشعب تتلاشى، وتنشأ التوترات، ويضطرب المجتمع، وعندما يفقد النظام السياسي أسباب المشروعية (جرادة، 2024م)، وتتصاعد الحركات الاحتجاجية، والاضطرابات السياسية، وتتصاعد العنف السياسي، وهو ما شهدته اليمن من بعد 2015م، حيث أصبحت الاحتجاجات المدنية والاعتصامات والمظاهرات صفة ملازمة للأوضاع السياسية في هذا البلد.



ومع استمرار الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلد، وتدهور البنى التحتية في قطاعات الصحة والتعليم، وارتفاع نسبة البطالة والفقر فإنه أصبح لا مجال لأفراد المجتمع للنجاة من هذه الظروف الصعبة إلا بالتحول إلى العمل العسكري والميليشياوي، وهو ما يبرز في واقعنا اليمني بانتشار ظاهرة تكوّن وانتشار الميليشيات المسلحة لكثير من الأطراف والمكونات السياسية المتصارعة، وهي الظاهرة التي يتوقع أن تستمر في ظل هذه الظروف الحالية. ومن المتوقع أن تتزايد عدد المكونات السياسية في الساحة اليمنية كنتيجة مباشرة لغياب الرؤية والبرامج الاجتماعية لدى الأحزاب والمكونات السياسية الحالية.

فمع بداية الحرب في اليمن منتصف سنة 2015م دخلت البلاد مرحلة غير مسبقة من الانهيار والتدهور الاقتصادي والاجتماعي، والذي كان أبرز مظاهره التدهور في السياسات الاجتماعية، سواء على مستوى الخدمات الأساسية أم على صعيد الحماية الاجتماعية، خصوصاً للفئات الضعيفة والأشد فقراً. وقد أدى هذا الانهيار إلى نتائج سياسية بالغة الخطورة ساهمت في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وفاقمت حدة الانقسامات والنزاعات في المجتمع.

#### أولاً: انهيار منظومة الحماية الاجتماعية

- رغم محدودية القدرات التمويلية والإدارية للدولة قبل الحرب، إلا أنها كانت تدير شبكات الحماية الاجتماعية، ووفرت الحد الأدنى من الحماية، مثل صندوق الرعاية الاجتماعية، والتأمينات، وصندوق التقاعد، لكن ذلك لم يستمر بعد سنة 2015م، حيث انهارت قدرات الدولة على تمويل هذه البرامج؛ بسبب توقف الإيرادات العامة، والانقسام المؤسسي والمالي.
- تم تسييس المؤسسات الاجتماعية من قبل طرفي النزاع وبالتالي فقدت حيادها ومهنياتها.
- فقدان ملايين المواطنين مصادر دخلهم مع غياب أي آليات بديلة لتعويضهم.
- أقحم البنك الدولي كجهة ممولة ومشرفة على توزيع المساعدات النقدية، ما يعكس عجز الدولة عن أداء وظائفها الأساسية.

#### ثانياً: تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية

أدى ضعف أو غياب السياسات الاجتماعية إلى:

- اتساع فجوة الفقر التي بلغت نسبتها أكثر من 80% وفق تقارير الأمم المتحدة.
- ارتفاع نسبة البطالة إلى قرابة 80%، وانتقال مئات الآلاف من اليمنيين من قطاعات العمل إلى البطالة القسرية.
- تدهور القطاع الصحي والتعليمي نتيجة انهيار البنية التحتية ونقص التمويل، ما زاد من السخط الشعبي.
- فقدان الثقة في الدولة والأحزاب، مما فسح المجال لبدائل غير نظامية، كالميليشيات، والمنظمات المسلحة، والمكونات المحلية.

هذا التدهور لم تقتصر على الجانب الخدمي والمعيشي فقط، بل تحولت إلى عامل محفز للاحتجاجات والانقسامات السياسية، فشعور المواطنين بأن الدولة تخلت عنهم هو ما غذى المطالب بالانفصال، والتمرد، والانخراط في الصراع المسلح بحثاً عن الحماية أو مصدر دخل.

## ثالثاً: تفول الفاعلين غير الرسميين والميليشيات

في ظل غياب السياسات الاجتماعية، لجأت الكثير من الفئات إلى:

- الانضمام إلى الجماعات المسلحة مقابل الحصول على مرتب أو حماية.
  - الاعتماد على القبيلة أو الجماعة الطائفية بديلاً عن الدولة.
  - اللجوء إلى المنظمات الدولية كمصدر وحيد للمساعدة، مما همش دور الدولة وأفقدتها شرعيتها.
- هذا الواقع خلق بيئة تكافئ القوة العسكرية وتقضي الفئات المدنية، وهو ما أنتج تحولات سياسية خطيرة في موازين القوى، حيث بات النفوذ والتمثيل السياسي مرهونين بالقدرة على التعبئة والتسليح، وليس على البرامج أو الأداء الاجتماعي والسياسي.

## رابعاً: تفكك الشرعية السياسية

أدى غياب السياسات الاجتماعية إلى تآكل شرعية النظام السياسي، إذ لم يعد المواطن يرى في الحكومة أو في الأحزاب جهة راعية لمصالحه، ومن مظاهر هذا التآكل:

- تصاعد الحركات الاحتجاجية والمظاهرات في مناطق متعددة.
- تزايد الانفصال بين المواطن والمؤسسات الرسمية.
- انتقال الثقل السياسي إلى الأطراف المسلحة والمكونات المحلية على حساب الدولة المركزية.

## خامساً: تأثير طويل المدى في عملية إعادة الإعمار والاستقرار

أن تأثيرات السياسات الاجتماعية لا تقتصر في الوضع الحالي والظروف الراهنة بل تمتد إلى مستقبل الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد من حيث:

- إضعاف فرص بناء دولة مدنية حديثة عادلة بعد الحرب.
- تأجيج النزاعات المحلية حول الموارد والخدمات، وذلك ما يهدد أي عملية تسوية سياسية مستقبلية.
- تقويض ثقافة المواطنة والمساواة، وتعزيز ثقافة الولاء للطائفة أو الجماعة.

## النتائج والتوصيات

## النتائج:

توصل الباحث في بحثه للعديد من النتائج التي يمكن استعراضها في الآتي:

1. تؤدي السياسات الاجتماعية دوراً مهماً في التأثير في الأوضاع السياسية في اليمن منذ ما بعد الوحدة.
2. نتيجة للحرب الدائرة في اليمن من عام 2015م ضعفت قدرة الدولة على دعم برامج الحماية الاجتماعية، وضعفت قدرتها على تطبيق سياسات اجتماعية تلبي تطلعات المواطنين.
3. تخلت الأحزاب والمكونات السياسية اليمنية عن أدوارها الاجتماعية أثناء الصراع واستبدلتها بمطالب سياسية.
4. كانت الصعوبات الاقتصادية التي عاشتها اليمن أحد الأسباب لضعف تطبيق السياسات الاجتماعية.
5. الصعوبات في دعم السياسات الاجتماعية في اليمن بسبب الحرب والظروف الاقتصادية الصعبة، والتي ستساهم في تفاقم الأوضاع الإنسانية، وغياب العدالة الاجتماعية، وتوسع الفجوة بين فئات المجتمع، مما يندرج باختلالات سياسية على المدى الطويل.
6. دعم برامج الحماية الاجتماعية، وتطوير السياسات الاجتماعية، وتفعيل شبكات الحماية الاجتماعية هي أفضل طرق حماية المجتمع ومستقبله وتحقيق العدالة بين أفراد.



## التوصيات

1. على الحكومة إعادة تفعيل مؤسسات التأمين والأمان الاجتماعي وضمان توفير الدعم لهم.
2. على أطراف الصراع تجنب مؤسسات الحماية الاجتماعية من الصراع وضمان قيامها بوظائفها.
3. تطبيق سياسات اجتماعية فاعلة تضمن تطور ونمو المجتمعات على قاعدة المساواة والعدالة.
4. على الأحزاب والمكونات السياسية العودة الى أداء أدوارها الاجتماعية حتى في ظل الحرب.
5. السياسات الاجتماعية والاقتصادية ترتبطان ببعضهما بشكل وثيق، لذلك على الحكومة وضع برامج إنعاش اقتصادية بجانب خططها الاجتماعية لضمان التطبيق تلك الخطط وضمان فعالية السياسات الاجتماعية.

## المصادر والمراجع

- أبو بكر خليفة أبو بكر جرادة (2024م)، السياسات الاجتماعية.. مفهومها وتأثيرها على شرعية ومشروعية الأنظمة السياسية؛ مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية - برلين - ألمانيا، العدد 39، المجلد العاشر.
- أحمد علي الأحصص (2024م)، الحماية الاجتماعية في اليمن: التدخلات الدولية في سياق الحرب، مبادرة الإصلاح العربي، ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية.
- أزابيل أورتيز (2007م)، السياسة الاجتماعية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، نيويورك.
- الأسكو، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2008م)، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة، التقرير الثاني، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الأسكو، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2002م)، نماذج السياسات الاجتماعية: التجربة التونسية ودلالاتها.
- أنتوني بيسويل (2020م)، لماذا تبقى العوامل الاقتصادية في قلب الصراع اليمني؟ مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، اليمن.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024م)، خارطة طريق للتعافي: التصدي للفقر في ظل الصراع المستمر في اليمن.
- جيزاتشو تيرونيه (2024م)، ترجمة منة التلاوي، الثورات الاجتماعية: أسبابها - أنماطها - مراحلها، أركان للدراسات والأبحاث والنشر.
- حسين أنور جمعة، وعبد المعبود محمد عبد الرسول (2008م)، السياسات الاجتماعية الأسس النظرية والقضايا المعاصرة: دار التيسير، مصر طبعة أولى.
- دستور الجمهورية اليمنية (1991).

رابع زغواني (2021م)، السياسة الاجتماعية كسياسة عامة: نماذج متعددة لمفهوم متغير: مجلة جامعة قالمية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15 / العدد 1، الجزائر.

زياد سعد، وزياد الحسن (2024م)، من الضعف إلى التمكين: مستقبل الحماية الاجتماعية في اليمن: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، اليمن.

سالم محمد سعيد الشمسي (2017م)، الأبعاد المجتمعية للتطور السياسي في اليمن ومقوماته: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثالث، المجلد الأول، المركز القومي للبحوث، غزة، فلسطين.

عادل مصطفى بيريك (2020م)، دولة الرفاه في الفكر الليبرالي المعاصر: رسالت دكتوراة غير منشورة، جامعة بغداد العراق.

علي بامحيسون (2020م)، أمين عام اتحاد نقابات عمال اليمن، 80% من عمال اليمن على رصيف البطالة، العربي الجديد.

فرحات نادية (2014م)، دور الأحزاب السياسية في إحداث التغيير الاجتماعي: مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمدة لخضر بالوادي، العدد 2، الجزائر.

محمد محمد حزام القطيبي (2007م)، مسار برنامج الإصلاح الاقتصادي باليمن: رؤية مستقبلية، مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية، إب، العدد الرابع عشر.

المعهد العربي للتخطيط، الجمهورية اليمنية، سياسات الرعاية الاجتماعية.

يحيى صالح محسن (2023م)، الحماية الاجتماعية في اليمن، واتجاهات الإنفاق الاجتماعي: في ظل الفقر والحرب، الجزء الأول، المرصد اليمني لحقوق الإنسان.

## المراجع باللغة الإنجليزية

OCHA (2025), Learning for all: more children, more classrooms, reliefweb  
<https://reliefweb.int/report/yemen/learning-all-more-children-more-classrooms>

UNDP (2024). How local authorities across Yemen are embracing representation and inclusion in communities.

UNHRC (2025) Yemen Crisis Explained-

<https://www.unrefugees.org/news/yemen-crisis-explained/>

World Bank (2020). Health Sector in Yemen – Policy Note.